

جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان

Bahrain Human Rights Watch Society



BHRWS

تقرير الظل (الموازي)
لجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان
أثناء مناقشة الاستعراض الدوري الشامل لمملكة البحرين
(المراجعة الثالثة)

مملكة البحرين

رقم النقال: ٠٠٩٧٣٣٦٤٥٥٤٢٤

بريد إلكتروني: bhrws@hotmail.com

رقم الرسالة: ج ا م ح ا - ٢٣٤/٢٠١٦

التاريخ: ١٥ سبتمبر 2016

السادة المحترمين
أعضاء لجنة المراجعة الدورية الشاملة
مجلس حقوق الإنسان
الأمم المتحدة
جنيف / سويسرا

تحية طيبة ومزيد من الاحترام،،

مرفق لكم تقرير الظل (الموازي) لجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان أثناء مناقشة الاستعراض الدوري الشامل لمملكة البحرين (المراجعة الثالثة).

لكم منا خالص الشكر والامتنان



فيصل فولاذ

الأمين العام

جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان

مملكة البحرين

رقم النقال: ٠٠٩٧٣٣٦٤٥٥٤٢٤

بريد إلكتروني: bhrws@hotmail.com

تقرير الظل (الموازي) لجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان
أثناء مناقشة الاستعراض الدوري الشامل لمملكة البحرين
(المراجعة الثالثة)

مملكة البحرين / 15 سبتمبر ٢٠١٦

مقدمة:

تحرص جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان (ثالث جمعية حقوقية غير حكومية تأسست بالبحرين في نوفمبر 2004، وأول جمعية بالخليج العربي شملت أعضاء من كل الديانات بها) على المشاركة الفاعلة في مختلف الفعاليات الدولية ذات العلاقة بأوضاع حقوق الإنسان داخل مملكة البحرين، إيماناً من الجمعية بأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان لن يتحقق إلا من خلال تكاتف الجهود (الصادقة والشفافة والمستقلة) على المستوى الحكومي والمدني.

وشاركت جمعيتنا باجتماعات المراجعة الدورية الشاملة للبحرين (الأولى) و (الثانية) وتابعت كل التوصيات الصادرة من مجلس حقوق الإنسان الخاصة بالبحرين وهذا تقرير الظل (الموازي) لجمعيتنا للمراجعة (الثالثة) لمملكة البحرين:

الإيجابيات:

1/ قامت مملكة البحرين بتعزيز حقوق الإنسان، وخاصة في تنفيذ التوصيات الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة للدورتين السابقتين، وتقوم حالياً بالإسراع في إنجاز توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، واتخذت الدولة مبادرات إيجابية تمثلت في تدشين صندوق لتعويض المتضررين من أحداث 2011 في إطار مبادرة التسوية المدنية بميزانية تجاوزت 26 مليون دولار، وتخصيص 9 ملايين دولار في مايو (أيار) 2011 لبناء دور العبادة على نفقة الدولة بعد تصحيح أوضاعها، ونفذت برامج تعليمية وتربوية لتعزيز قيم التسامح والوحدة الوطنية، وإجراء حوار التوافق الوطني، وتطبيق مرئياته في بعض المحاور، وإجراء الانتخابات البرلمانية في نوفمبر (تشرين الثاني) 2014 في إطار من النزاهة والشفافية، وبنسبة مشاركة عالية بلغت 52.6 في المائة في الانتخابات النيابية الأخيرة.

2/ قيام مملكة البحرين بالانضمام للمواثيق والمعاهدات الدولية، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقيات الدولية الخاصة بالقضاء على التمييز العنصري والتمييز ضد المرأة، وحماية حقوق الطفل، ومناهضة التعذيب.

3/ تنفيذ مملكة البحرين لجميع التوصيات الداعمة للعدالة الجنائية من خلال حظر التعذيب في قانون العقوبات، وإنشاء وحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة، وأداء مهامها بجدية وكفاءة بالتحقيق في شكاوى التعذيب والمعاملة غير اللائقة.

4/ تنفيذ مملكة البحرين التوصيات المتعلقة بتنفيذ دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس بموجب القانون رقم 26 لسنة 2014 بإنشاء المؤسسة وتشكيل مجلس المفوضين.

5/ مباشرة الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية بمملكة البحرين اختصاصاتها منذ عام 2013، من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

6/ إنشاء مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، ومكتب مستقل للمفتش العام ومكتب المعايير المهنية في جهاز الأمن الوطني.

7/ حرية الرأي والتعبير لا سيما في وسائل الإعلام بالبحرين، فقد تم إنشاء وتشكيل الهيئة العليا للإعلام والاتصال في يونيو (حزيران) 2013، والعمل على إعداد مشروع قانون جديد ينظم القواعد المتعلقة ببيت وإعادة بث الإعلام المرئي والمسموع، والإعلام الإلكتروني، ويسمح للقطاع الخاص بتأسيس مؤسسات تلفزيونية وإذاعية، ويدعم حرية الرأي والتعبير، مع حظر أي دعوات إلى العنف أو الطائفية أو الكراهية أو ما يعد خروجاً على النظام العام أو ما يخالف مبادئ حقوق الإنسان، وفقاً للدستور والمواثيق الدولية.

8/ محاربة الإرهاب؛ فقد حرصت البحرين على تطبيق الإجراءات القانونية في مواجهة أعمال العنف والإرهاب، والتصدي للتدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية، وخصوصاً التي تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار والإثارة الطائفية، مع تطبيق المعايير الحقوقية في قانون الإجراءات الجنائية.

9/ في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا يزال المستوى المعيشي للمواطنين مقبول.

10/ رعاية الطفولة والأمومة بمملكة البحرين تميز بموجب قانون الطفل رقم (37) لسنة 2012، وحماية حقوق المرأة وتمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتوليها المناصب التشريعية والقضائية والتنفيذية.

11/ مشروع إصلاح سوق العمل نجح في خفض معدل البطالة إلى 3.1 في المائة، وتطبيق التأمين ضد التعطل، وتحقيق خطوات في حماية حقوق العمالة الأجنبية، وتحقيق خطوات في مكافحة الاتجار بالأشخاص بموجب المرسوم بقانون رقم (1) لسنة 2008.

السلبيات:

1/ عدم تنفيذ الدولة التزامها بحماية حقوق المرأة وأسررتها وذلك عدم قيامها بسن الشق الثاني من قانون الأحوال الشخصية (القسم الجعفري).

2/ ظاهرة استغلال الأطفال والزج بهم بأعمال العنف والتظاهرات وأعمال الشغب من قبل الجماعات المتشددة بالبحرين زادت خاصة بعدد من قرى البحرين وعرضت مستقبل هؤلاء الأطفال للخطر، وعلى الدولة أن تطبق القانون على من يستغل هؤلاء الأطفال وتتصدى لذلك وتجد له الحلول المناسبة.

3/ حماية العمالة الأجنبية من إرهاب الجماعات المتشددة بالبحرين وتعرضها للانتهاكات وغلق متاجرها بالقوة والتهديد لمن لا يلتزم بالغلق، من مسؤولية وواجب الدولة ويجب على الدولة توفير هذه الحماية وتطبيق القانون على المخالفين.

4/ لا تزال العمالة الأجنبية بالبحرين تتعرض لانتهاك حقوقها وتعمل بعضها بظروف خطيرة ولا تزال الرواتب تتأخر وضعيفة في الصرف وأوضاع سكن البعض منها غير صحية وخطرة ولا يزال يتعرض الكثير منهم إلى استغلال صاحب العمل ومكتب التوريد بوطنة ومكتب الاستيراد بالبحرين يتاجرون به.

5/ لا يزال هناك استغلال كبير للعمالة المنزلية بالبحرين التي يقدر عددها أكثر من ٨٥ ألف عامل ولا يوجد أي تشريع ينصفهم.

6/ لا يزال الاتجار بالأشخاص مستمر بالبحرين خاصة بالفنادق ذات النجوم ٢ و ٣ و ٤.

7/ تشكيل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لم يتم بالتشاور مع الجمعيات الحقوقية بالبحرين ويجب أن ترشح الجمعيات ممثل لها بالمؤسسة بدل من (التعيين).

8/ إلى الآن لم يتم إصدار قانون الصحافة.

9/ لا توجد استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان بالبحرين.

10/ ضعف التعاون والتشاور الحكومي البحريني مع جمعيات حقوق الإنسان البحرينية.

11/ عدم السماح للجمعيات الحقوقية البحرينية من فترة لزيارة السجون بالبحرين والاطلاع على أوضاعها خاصة.

12/ لا يوجد نية لدى الدولة لأي رصد من ميزانيتها العامة لأي بند لدعم أنشطة وبرامج الجمعيات الحقوقية البحرينية (دون شروط) أو قيام الدولة أو المجلس المنتخب (البرلمان) بسن تشريع قانوني بخصوص ذلك.

13/ عدم تشاور السلطة التنفيذية لحكومة البحرين مع المجلس المنتخب (البرلمان) بشأن القرارات الاقتصادية والمعيشية المتعلقة بمعيشة الشعب ورفع الدعم الحكومي عن بعض السلع نموذج لذلك.